مبادرة إدارة مخاطر الفساد
في قطاع المياه

الخلية المركزية للحوكمة الرشيدة
10-11 جوان 2024

محتوى العرض

- تقديم المبادرة
- الأطراف المتداخلة
- الإطار القانوني لفريق العمل
- منهجية العمل
- بسطة حول مسار عمل الفريق
- مجال رخصة البحث والتنقيب عن المياه الجوفية
- مجال إسناد الامتيازات الماليّة
- ملاحق

تقديم المبادرة

تتنزل مبادرة "إدارة مخاطر الفساد في قطاع المياه" التي تم إنجازها من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) والإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد برئاسة الحكومة في إطار مبادرات مماثلة شملت قطاعات مختلفة في الدولة التونسية (الصحة والصحة العسكرية والنقل) حيث تم على إثر المشاركة في منتدى انعقد بتاريخ 10 مارس 2022 بالتعاون مع المركز الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في الدول العربية، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول "إدارة مخاطر الفساد القطاعية" اعتبار قطاع المياه كأحد القطاعات ذات الأولوية المؤهلة للاستفادة من دعم البرنامج.

الأطراف المتداخلة

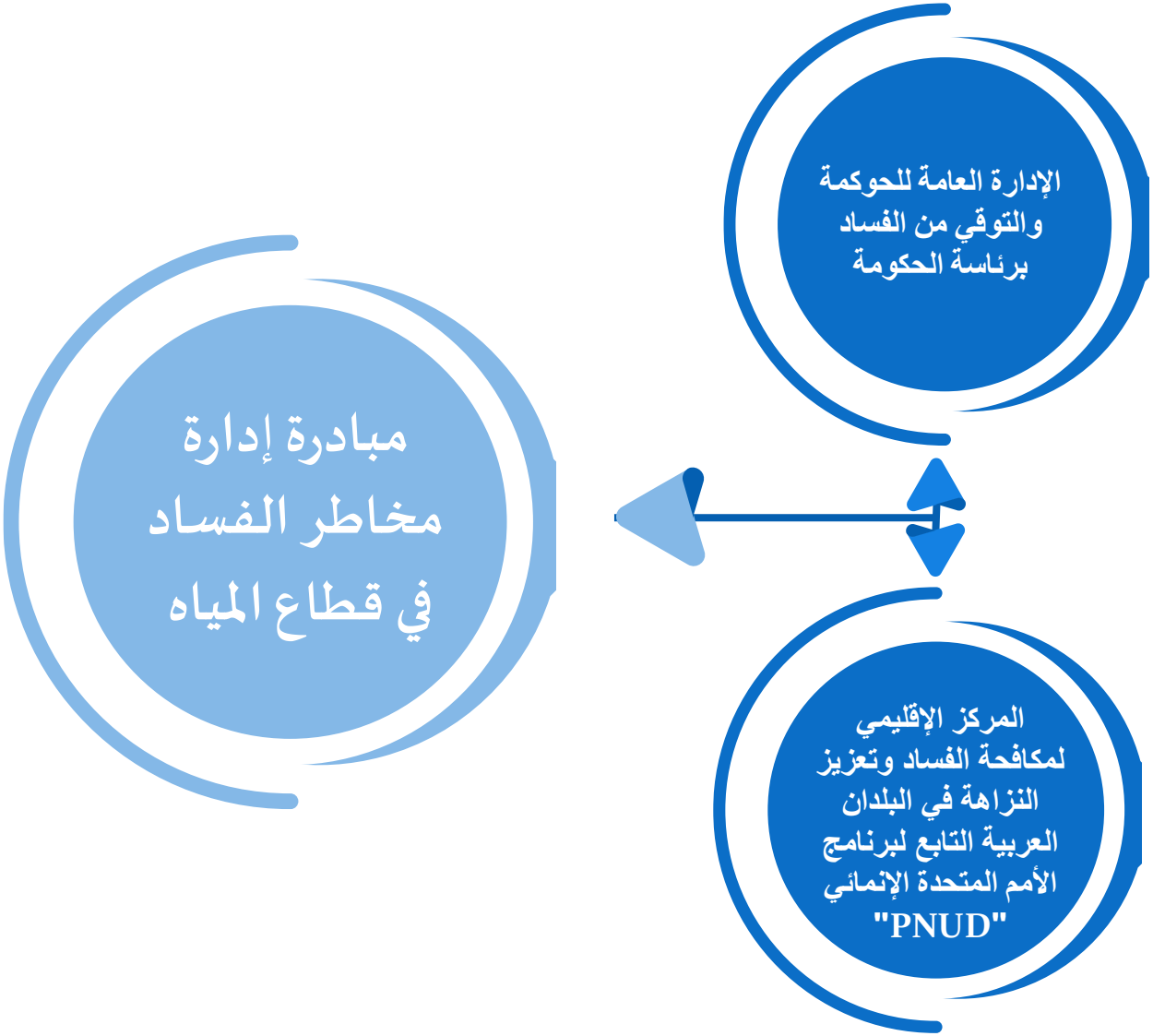
مبادرة إدارة مخاطر الفساد في قطاع المياه
الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد برئاسة الحكومة
المركز الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "PNUD"

الإطار القانوني لفريق العمل

إحداث لجنة قيادة برئاسة السيد الوزير (قرار السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 85 والمؤرخ في 27 ماي 2022) متكونة من رؤساء الهياكل المتدخلة في قطاع المياه (13 عضو)

إحداث فريق عمل (قرار عدد 86 والمؤرخ في 27 ماي 2022) يتركب من 19 عضو منهم 14عضو من الهياكل المركزية و5 أعضاء من المندوبيات الجهوية بولايات كل من بن عروس ومنوبة وأريانة وباجة ونابل.

تعيين مدير عام خلية الحوكمة الرشيدة منسق لوجستي للمشروع (قرار عدد 87 والمؤرخ في 27 ماي 2022)

لجنة القيادة :
الإشراف والمتابعة والمصادقة على أعمال الفريق
فريق العمل: 19 عضو
منسق لوجستي:
المدير العام للحوكمة الرشيدة بالوزارة

منهجية العمل

مقاربة
علمية
فنية
ميدانية
تحديد المجالات واختيار مجالي العمل
تفكيك المجال
نقاط القرار
تقييم المخاطر حسب الاحتمالية والأثر
خارطة مخاطر
مخطط تنفيذي

بسطة حول أعمال الفريق

عدد الورشات: 04
عدد الجلسات: 84
39 كامل الفريق
39 فرق مصغرة
6 عن بعد
عدد الزيارات الميدانية: 02
ولاية باجة
ولاية القيروان

الجلسة الأولى تحضيرية تحديد المهام

الجلسة الثانية إعداد مخطط عمل

الجلسة الثالثة
تحديد المجالات

الجلسة الرابعة
اختيار المجالات

الجلسات 5 و6 و7و 8 و 9
تفكيك مجال رخصة ابحث و التنقيب

الجلسة العاشرة مواصلة تحديد
ممارسات الفساد المحتملة

الجلسة الحادية عشر حوصلة اعمال
اللجنة

الجلسات 20،21،22
استكمال مخاطر الفساد في مجال إسناد
الامتيازات المالية

الجلسة التاسعة عشر
الاتفاق على برنامج ورشة العمل و
ضبط جدول زمني للفريق المصغر

الجلسة الثامنة عشر مواصلة تحديد
نقاط القرار بمجال الامتيازات المالية
للاقتصاد بمياه الري (71) نقطة قرار

الجلسة السابعة عشر دراسة مجال
الامتيازات المالية

الجلسة السادسة عشر تحديد نقاط
القرار (49) نقطة قرار

الجلسات 12،13،14،15 تقديم
الاجراءات المعتمدة

الجلسة الثالثة والعشرون
تم تحديد النتائج المستهدفة والمشوهة و تقييم المخاطر لكل نقطة قرار في مرحلة التصريح بالاستثمار

الجلسة الثامنة والعشرون
الإعداد لورشة العمل المبرمجة يومي 7 و8 ماي 2023 بالقيروان

الجلسة الرابعة والعشرون
تم تقييم ورشة العمل المنعقدة بتاريخ 16 مارس 2023 بمدينة طبرقة من طرف أعضاء الفريق ومراجعة تقرير الورشة،

الجلسة التاسعة والعشرون
مناقشة مخطط التنفيذ في مجال الامتيازات المالية

الجلسة 25 و26
إعداد برنامج أعمال اللجنة في المرحلة القادمة ومواصلة العمل في مجال اسناد الامتيازات المالية

الجلسة 30،31،32
مواصلة اعداد مخطط تنفيذ مجال رخصة البحث والتنقيب عن المياه الجوفية

الجلسة السابعة والعشرون
الانتهاء من تقييم مجال الامتيازات المالية

الجلسة 33
مراجعة مخطط تنفيذ مجال رخصة البحث والتنقيب عن المياه الجوفية واعداد مشروع لوحة القيادة لتجسيم مخطط التنفيذ

الجلسة الثامنة والعشرون
الإعداد لورشة العمل المبرمجة يومي 7 و8 ماي 2023 بالقيروان

الجلسات 34و35و36
مراجعة مخطط تنفيذ مجال رخصة البحث والتنقيب عن المياه الجوفية ومجال الامتيازات المالية واعداد مشروع لوحة القيادة لتجسيم مخطط التنفيذ

الجلسة عدد 37
عرض المشروع على لجنة القيادة
والمصادقة عليه بتارخ 15جانفي 2024

الجلسة عدد 38
الاعداد لصياغة تقرير المشروع بتاريخ 12
مارس 2024

الجلسة عدد 39
مصادقة أعضاء الفريق على تقرير المشروع
بتاريخ 9 ماي 2024

مجال رخصة البحث والتنقيب عن المياه الجوفية

تطبيق منهجية إدارة مخاطر الفساد في مجال رخصة البحث والتنقيب عن المياه الجوفية

1. تحديد الإجراءات
   * جدول خارطة الإجراءات
   * رسم بياني لخارطة الاجراءات
2. تفكيك المجال
   * نقاط القراروتقييم المخاطر
3. خارطة المخاطر
4. نتائج التقييم

مثال لتقييم نقطة قرار

نقطة قرار عدد 7 : الاطلاع وإحالة المطلب مع التعليمات

النتائج المرجوة :

- الاطلاع على المطلب وتكليف عون فني لدراسة الملفات من الناحية الإدارية والفنية

ممارسات الفساد المحتملة (النتائج المشوهة) :

- طلب وثائق إضافية بغاية تحقيق فائدة أو للمحاباة
- توجيه طالب الخدمة إلى مكاتب دراسات خاصة لضمان الحصول على موافقة الإدارة
- التأخير في معالجة الملفات أو في إحالتها
- إسناد أولوية غير مستحقة أو تعطيل ملفات مستكملة الوثائق والشروط
- توجيه طالب الخدمة للقيام بالمطلوب خارج الأطر القانونية (كاقتراح حفر بئر بدون ترخيص)
- تعطيل للملف أو حجب لبعض مكونات الملف
- إحالة بعض الملفات بتوصية

تقييم الأثر : قوي جدا

الشرح :

التمويل / سهولة الوصول: تحميل طالب الخدمة أعباء مادية إضافية

الانصاف: عدم الإنصاف بين طالبي الخدمة

- **الثقة**: الإساءة للمرفق العمومي وضرب مصداقية الإدارة وتعميق أزمة الثقة

الأمن/البيئة: - عدم احترام القانون

- استنزاف الموارد المائية

الكفاءة والفاعلية: المس من قيمة وفعالية الخدمة الإدارية

تقييم الاحتمالية : قوي

❑ الدوافع:

- غياب طرق قانونية للزيادة في الدخل
- كثرة مطالب رخص الحفر وضعف الموارد البشرية
- عدم قدرة الإدارة على احترام آجال الحصول على الترخيص
- طول الإجراءات الإدارية وتشعبها
- ضغط من المجتمع المدني
- علاقات اجتماعية أو أسريةأو نقابية

❑ الكوابح:

- وجود سياسات وإجراءات تعاقب الفعل الفاسد
- تطبيق القانون في صورة ثبوت الفعل الفاسد
- وجود آلية للتبليغ عن الفساد ونظام حماية المبلغين

تقييم درجة المخاطر: حرجة جدا

خارطة المخاطر

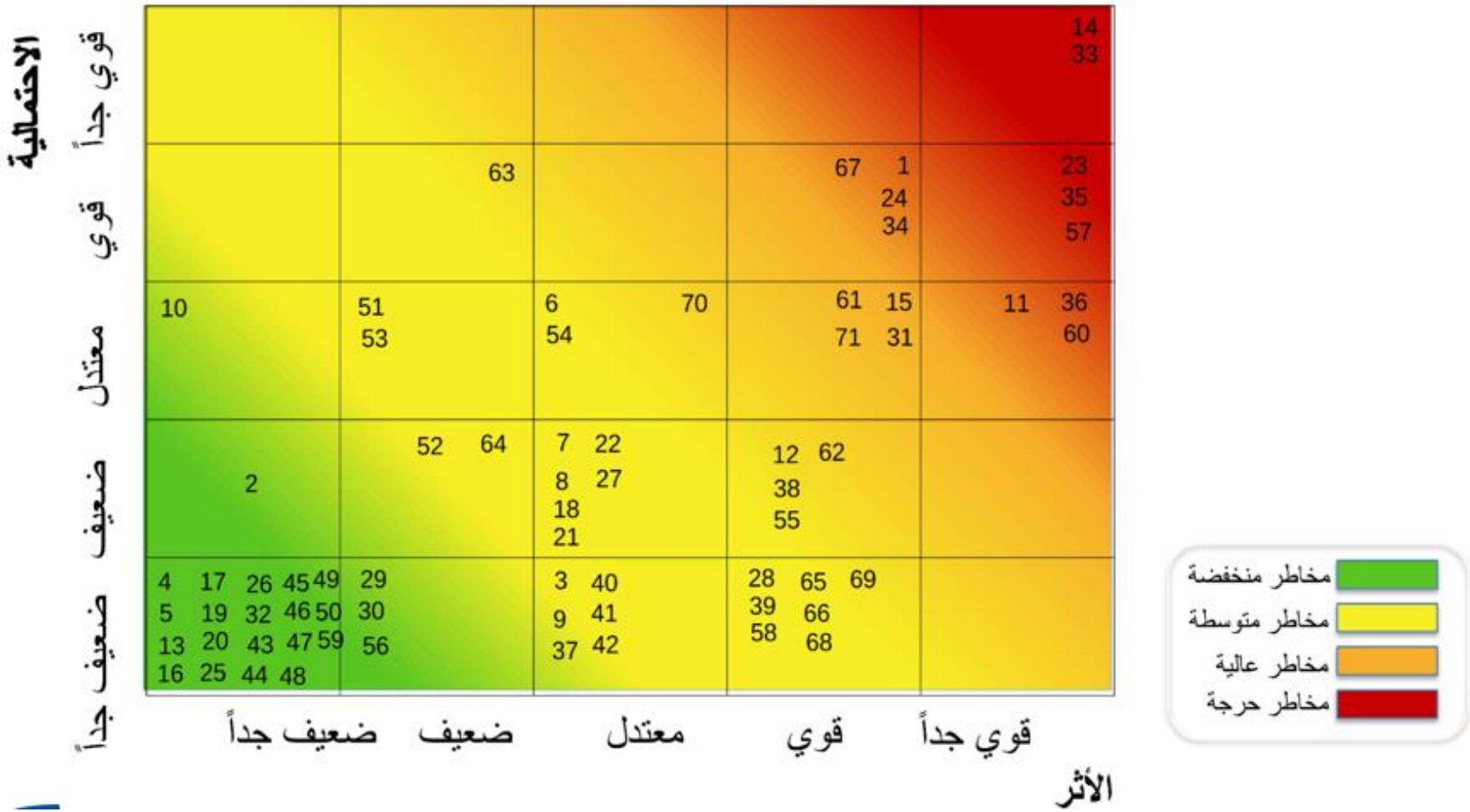

توزيع نقاط القرار حسب درجة المخاطر

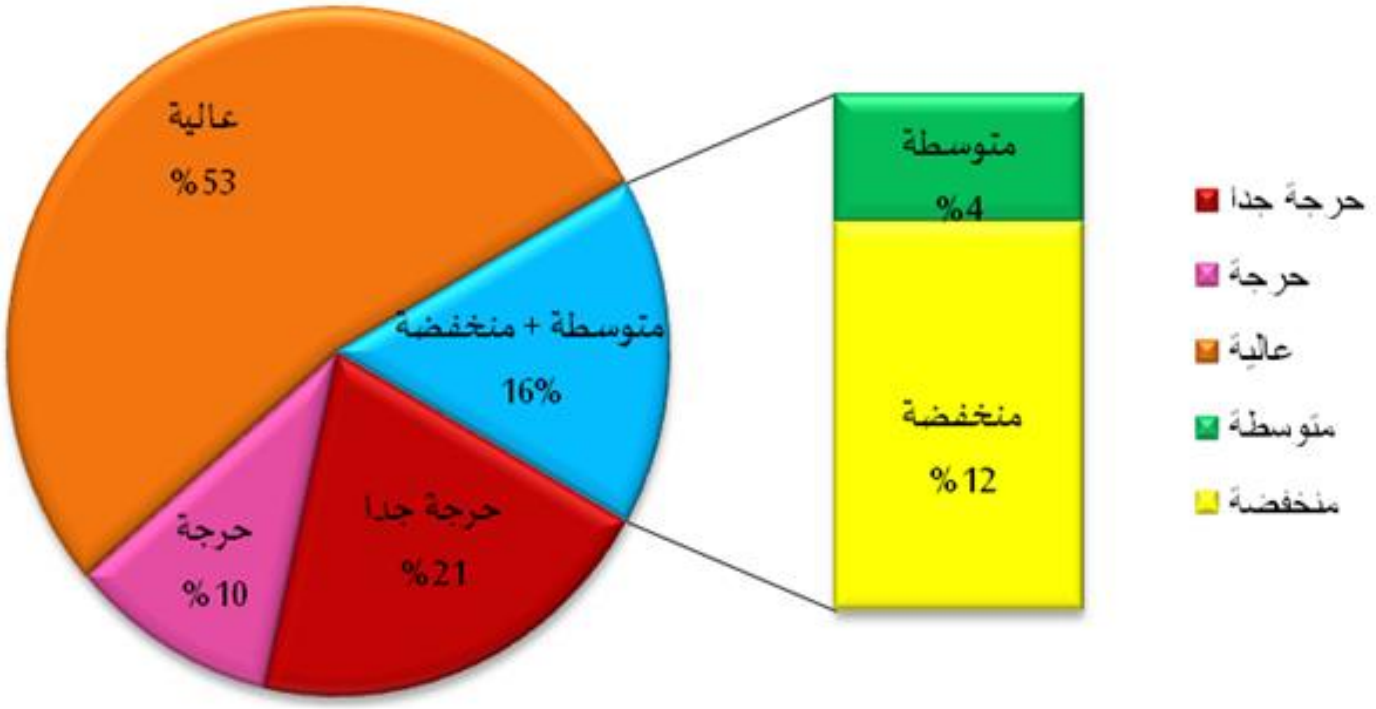

نتائج التقييم

- **تقييم احتمالية وقوع القرار المنحرف:**

تم ضبط احتمالية حدوث الانحراف المؤدي إلى الفساد حول كل نقطة من نقاط القرار التي تم ضبطها بالموازنة بين الدوافع التي تزيد من فرص وقوعه والضوابط التي تقلل منها.

وقد مكن التقييم، حسب هذه المنهجية من الوقوف على وجود دوافع متنوعة لارتكاب فعل الفساد في هذا المجال الأول ومن أهمها:

- الصعوبات المالية وغياب طرق قانونية للزيادة في الدخل
- العقبات الإدارية المتمثلة خاصة في ارتفاع عدد طالب رخص الحفر ونقص الموارد البشرية، وكذلك طول الإجراءات الإدارية وتشعبها (غياب تطبيقة لإيداع ومعالجة الملفات على الخط/غياب رقمنة الوثائق الإدارية المكونة للملف/غياب المعلومة حول مكونات ملف الرخصة والإجراءات اللازمة/غياب دليل إجراءات واضح وبطاقة وصفية للمهام)
- ضعف المنظومة الرقابية الذي أدى للاعتقاد بإمكانية ارتكاب الفعل الفاسد دون محاسبة
- الاحتماء بعلاقات اجتماعية ونقابية نافذة

أما بالنسبة للضوابط الكابحة للانحراف بالقرار الإداري فتمثل أهمها فيما يلي:

- وجود سياسات وإجراءات تعاقب الفعل الفاسد
- تطبيق القانون في صورة ثبوت الفعل الفاسد
- وجود آلية للتبليغ عن الفساد ونظام حماية للمبلغين

❖ **تقييم آثار القرار المنحرف:**

ينجم عن حدوث أفعال فساد حول نقاط القرار التي تم تحديدها جملة من الآثار السلبية تمس عدة مجالات ومن أهمها:

- الإساءة الى المرفق العمومي وضرب مصداقية الإدارة وتعميق أزمة الثقة
- المس من هيبة الموظف العمومي
- استنزاف الموارد المائية وتدهور نوعية المياه
- المحاباة وعدم الانصاف بين طالبي الخدمة

مجال إسناد الامتيازات الماليّة

تطبيق منهجية إدارة مخاطر الفساد في مجال الامتيازات المالية

مثال لتقييم نقطة قرار

نقطة قرار عدد 34 : المصادقة على التقييم الاولي وإحالة الملف الى مقرر اللجنة

النتائج المستهدفة :

- الاطلاع والتثبت من المعطيات المدرجة ببطاقات المشاريع
- احالة بطاقات المشاريع الى مقرر اللجنة

النتائج المشوهة :

- التأخير في إحالة الملف
- طلب اعادة الدرس لتحقيق مصلحة شخصية
- مد الباعث بمعطيات حول المنح المقترحة للجنة قبل انعقادها

تقييم الأثر: قوي جدا

الشرح :

- الوصول: تعطيل الباعث عن الوصول الى الخدمة
- العدالة: عدم التعامل بنفس المسافة بين الباعثين
- الثقة: المس من مصداقية الإدارة

تقييم الاحتمالية : قوي

الشرح :

❑ الدوافع:

- علاقات اسرية، اجتماعية، نقابية وجهوية وسياسية
- توصيات من رؤسائه المباشرين
- تحقيق منافع مادية

❑ الكوابح:

- الاعتقاد بعدم امكانية ارتكاب الفساد
- وجود فصول في القانون تجرم ممارسات الفساد
- السمعة والنزاهة الشخصية
- تطبيق قانون العقوبات عند اثبات الادانة
- وجود آلية للإبلاغ عن الفساد (e-people)
- وجود نظام حماية المبلغ عن الفساد

تقييم درجة المخاطر: حرجة جدا

خارطة المخاطر

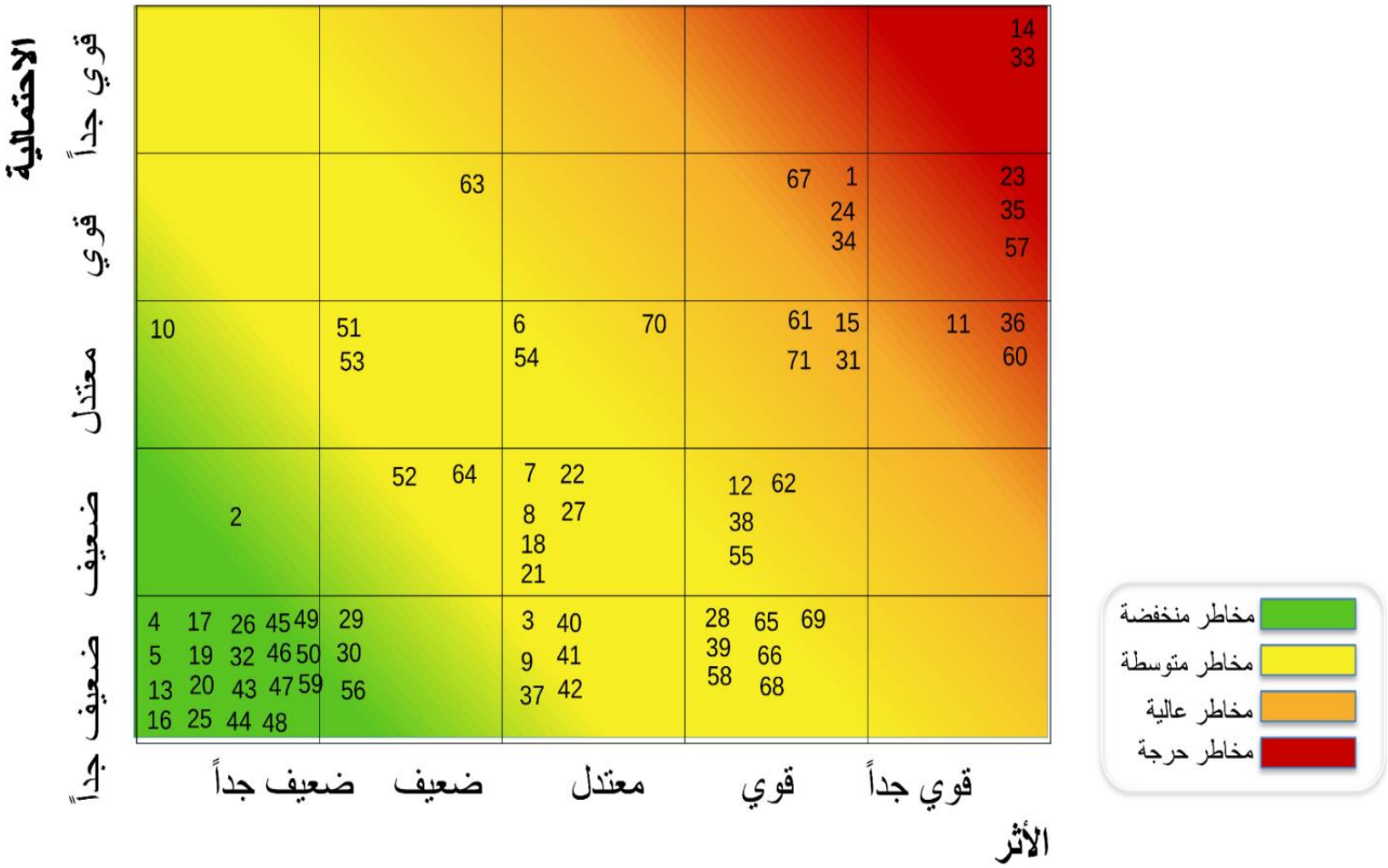

عدد نقاط القرار حسب درجة المخاطر

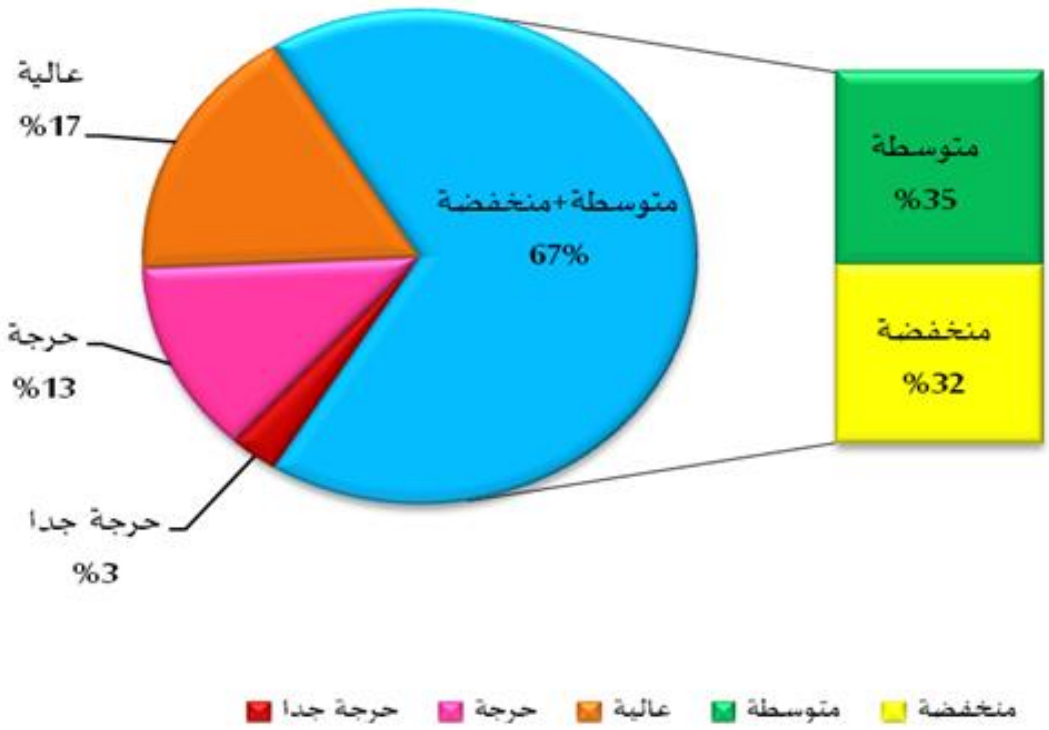

نتائج التقييم

- **تقييم احتمالية وقوع القرار المنحرف:**

تعددت دوافع الانحراف بالقرار الإداري في هذا المجال ومن أهمها:

- الانتماءات السياسية والنقابية والعلاقات الأسرية أو الاجتماعية التي تشكل ضغوطا لارتكاب أفعال الفساد
- الصعوبات المالية الناجمة خاصة عن تعطيل المسار المهني والترقيات الوظيفية والرغبة في تحقيق عائد مالي اضافي
- العقبات الإدارية المتمثلة خاصة غياب تطبيقة معلوماتية مندمج وعدم وجود ترابط بين المنظومات المستعملة، وكذلك الضغوط الممارسة من الرؤساء المباشرين
- الوضع اقتصادي غير المستقر

أما بالنسبة للضوابط الكابحة للانحراف بالقرار الإداري فتمثلت خاصة فيما يلي:

- وجود سياسات وإجراءات تعاقب الفعل الفاسد
- تطبيق القانون في صورة ثبوت الفعل الفاسد
- وجود آلية للتبليغ عن الفساد ونظام حماية للمبلغين
- السمعة والنزاهة الشخصية
- الاعتقاد بعدم إمكانية ارتكاب الفساد بفعل أنظمة الرقابة الداخلية

تقييم الأثر:

تم تحديد آثار مختلفة لأفعال الفساد في هذا المجال ومن أهمها:

- الإساءة إلى المرفق العمومي وضرب مصداقية الإدارة وتعميق أزمة الثقة
- المس من هيبة الموظف العمومي
- تعطيل الاستثمار وتحميل المستثمر أعباء مادية إضافية
- اهدار المال العام من خلال منح امتيازات لاستثمارات غير مجدية
- التمييز وعدم المساواة بين طالبي الخدمة

المخطط التنفيذي : جدول المخطط التنفيذي

العنصر الأول: تبسيط وتوحيد الإجراءات وتركيز نظام معلوماتي وطني:

1. تبسيط الإجراءات الإدارية
2. إعداد أدلة إجراءات موحد ة وشاملة
3. تركيز نظام معلوماتي

العنصر الثاني: معالجة ظاهرة الآبار العشو ائية للحد من استنزاف الموارد المائية

1. معالجة وضعية الآبار العشو ائية الموجودة
2. الحد من إحداث آبار عشو ائية جديدة
3. تعزيز منظومة التواصل والتوعية

العنصر الثالث: تكوين وتطوير الكفاءات

يشمل هذا العنصر مجالي رخصة البحث والتنقيب عن المياه والامتيازات المالية وتتمثل الأنشطة المقترحة في اطاره في تأمين تكوين للأعوان المباشرين لوظائف ذات صلة وتحسين أداءهم ومردوديتهم من خلال برامج مصممة لتطوير قدراتهم الفنية والعملية، إضافة الى تعزيز مهاراتهم التواصلية.

العنصر الرابع: تعزيز دور منظومات الحوكمة والتفقد في تعزيز نزاهة قطاع الموارد المائية

- توفر الأنشطة المقترحة في هذا العنصر مواكبة لكل الأنشطة المضمنة في العناصر السابق وتشمل:
- تطوير قدرات خلايا الحوكمة المعنية على المستويين المركزي والجهوي وصلب المؤسسات العمومية فيما يتعلق باقتراح ومتابعة وتنسيق سياسات وتدابير الوقاية من الفساد باستخدام منهجيات متخصصة ومبتكرة.
- دعم هياكل التفقد والرقابة المعنية على المستويين المركزي والجهوي وصلب المؤسسات العمومية في وضع برامج التدقيق ومتابعتها وتثمين نتائجها، واستعمال التكنولوجيا والمعايير الدولية في إجراء المهمات الرقابية.

الملاحق

شكرا
على حسن الإنتباه